IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/731
Date: 29 July 2008

General Distribution
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وردت من البعثة الدائمة للهند بشأن وثيقة عنوانها "تنفيذ البيان الهندي الأمريكي المشترك الصادر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥: خطة الفصل الهندية"

تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وردت من البعثة الدائمة للهند لدى الوكالة، تضمّنت وثيقة عنوانها "تنفيذ البيان الهندي الأمريكي المشترك الصادر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥: خطة الفصل الهندية"

وبناء على طلب البعثة الدائمة للهند لدى الوكالة، يُعمّم طيه نص البيان وملحقه على سبيل العلم.

الملحق

البعثة الدائمة للهند لدى المنظمات الدولية في فيينا
Kärntnerring *2*
A-1015 VIENNA

الرقم: VIEN/110/17/07 ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

تُهدي البعثة الدائمة للهند في فيينا أطيب تحياتها للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) ويُشرّفها أن ترفق طيّه وثيقة عنوانها "تنفيذ البيان الهندي الأمريكي المشترك الصادر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥: خطة الفصل الهندية".

وتعتزم حكومة الهند المُضي قُدماً وفقاً لأحكام "الاتفاق بين حكومة الهند والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات على مرافق نووية مدنية" الذي يرد مستنسخاً كملحق لبند جدول الأعمال – الوثيقة GOV/2008/30 المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ – بعد دخوله حيز النفاذ.

وترجو البعثة الدائمة للهند في فيينا من الوكالة أن توزّع هذه الرسالة إلى جانب الوثيقة المرفقة بها على جميع الدول الأعضاء في الوكالة على سبيل العلم.

وتغتنم البعثة الدائمة للهند في فيينا هذه الفرصة لتعرب من جديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

خاتم: البعثة الدائمة للهند لدى اليونيدو في فيينا

الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا
لعناية: سعادة الدكتور محمد البرادعي
مدير عام

تنفيذ البيان الهندي الأمريكي المشترك الصادر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥: خطة الفصل الهندية

١- نشأ استئناف التعاون الكامل في مجال الطاقة النووية المدنية بين الهند والولايات المتحدة في سياق حاجة الهند إلى إمدادات من الطاقة بكميات كافية وتكلفة معقولة تضمن لها استدامة معدلات نموها الاقتصادي المتسارعة، وكاعتراف بتنامي براعتها التكنولوجية الفائقة. وسبقت ذلك مناقشات أجرتها الحكومتان، لا سيما بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء مانموهان سينغ، حول سيناريوهات الطاقة العالمية والآثار الطويلة الأمد المترتّبة على تزايد الضغوط على موارد الهيدروكربونات وتصاعد أسعار النفط. وأفضت هذه التطورات إلى الإعلان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ عن إجراء حوار هندي أمريكي في مجال الطاقة شمل كامل نطاق خيارات الطاقة، بدءاً بالنفط والغاز وانتهاء بالفحم وأنواع الوقود البديل والطاقة النووية المدنية. ومن خلال الشروع في حوار مستدام غرضه تبديد المخاوف الأمنية حيال الطاقة، سعى البَلَدان إلى تعزيز حلول راسخة وكفئة ويمكن التنبؤ بها وفعّالة التكلفة بشأن احتياجات الهند المتنامية. وفي الوقت ذاته، اتفق البَلَدان أيضاً على ضرورة استحداث ونشر تكنولوجيات طاقة أنظف وأكفأ ومعقولة التكلفة ومتنوعة بهدف التصدي للعواقب البيئية المترتّبة على استهلاك الطاقة. وقد استحدثت الهند قدرات ثَبُت جدواها وشديدة التنوّع في القطاع النووي، شملت دورة الوقود النووي بأكملها. ومن المسلّم به دولياً أن باستطاعة الهند تقديم مساهمات فريدة في الجهود الدولية المبذولة في سبيل تحقيق هذه الأهداف. فقد أصبحت الهند شريكاً كاملاً في المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، بفضل الدعم التام من جانب الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء. كما قبلت الهند الدعوة التي وجهّتها إليها الولايات المتحدة للانضمام إلى مبادرة الشراكة بشأن التنمية النظيفة.

٢- وإذ لاحظت الحكومتان الأهمية المحورية التي تتّسم بها الطاقة النووية المدنية في التصدي للتحدي المزدوج المتمثّل في أمن الطاقة وضمان الحفاظ على البيئة، فقد اتفقتا في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ على الاضطلاع بالتزامات ومسؤوليات متبادلة من شأنها أن تهيئ إطاراً يتيح استئناف التعاون الكامل في هذا المجال. فتعهّدت الولايات المتحدة من جانبها بما يلي:

- ❖ التماس موافقة الكونغرس على إدخال تعديلات على قوانين وسياسات الولايات المتحدة لتحقيق تعاون تام في مجال الطاقة النووية المدنية.
- ❖ والعمل مع الأصدقاء والحلفاء على إدخال تعديلات على النظم الدولية بما يمكّن من إقامة تعاون وتجارة تامّين مع الهند في مجال الطاقة النووية المدنية بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، النظر على وجه السرعة في توفير إمدادات وقود للمفاعلات النووية الخاضعة للضمانات في تارابور.
- ❖ والقيام، في الوقت نفسه، بتشجيع شركائها على النظر في إمداد تارابور بالوقود على جناح السرعة.

- والتشاور مع شركائها بشأن النظر في مشاركة الهند في المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي.
- والتشاور مع سائر المشاركين في المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات بهدف إدخال الهند إلى هذا المحفل.

٣- وأعربت الهند عن استعدادها الاضطلاع بالمسؤوليات والممارسات نفسها واكتساب المنافع والمزايا نفسها أسوة بسائر البلدان الرائدة التي لديها تكنولوجيا نووية متقدمة، مثل الولايات المتحدة. وتبعاً لذلك، تعهّدت الهند من جهتها بالالتزامات التالية:

- تحديد وفصل المرافق والبرامج النووية المدنية والعسكرية على نحو تدريجي؛
- وإيداع إعلان لدى الوكالة بشأن مرافقها المدنية؛
- واتخاذ قرار يخضع مرافقها النووية المدنية طوعاً لضمانات الوكالة؛
- والتوقيع على بروتوكول إضافي فيما يتعلق بالمرافق النووية المدنية والانضمام إلى هذا البروتوكول.

٤- وفي السنة الماضية، تم بالفعل الوفاء بالتزامات أخرى تعهّدت بها الهند، من بينها ما يلي:

- مواصلة الهند سجلّها القائم على الإحساس بالمسؤولية حيال عدم الانتشار، وهو ما أقرّت بها الولايات المتحدة وما تجسّد في سياسات الهند وإجراءاتها.
- ومواءمة الضوابط على صادرات الهند مع المبادئ التوجيهية لمجموعة الموردين النوويين والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل الإمدادات الحساسة ذات الصلة بالقذائف، حتى وإن لم تكن الهند عضواً في أي من المجموعتين. وقد جرى الإخطار بهذه المبادئ التوجيهية وقوائم المراقبة، وهي الآن قيد التنفيذ.
- وتم الارتقاء على نحو ملموس باللوائح الهندية المتعلقة بعدم الانتشار وبضوابطها على الصادرات نتيجة لقانون أسلحة الدمار الشامل الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٥. والمشاورات المشتركة بين الوزارات جارية بشأن دراسة وتعديل سائر القوانين ذات الصلة بالإضافة إلى وضع إطار لما هو ملائم من قواعد ولوائح.
- والإحجام عن نقل تكنولوجيات الإثراء وتكنولوجيات إعادة المعالجة إلى الدول التي ليست لديها هذه التكنولوجيات ودعم الجهود الدولية الرامية إلى الحدّ من انتشارها. وقد استرشدت بذلك سياستنا المتعلقة بعدم الانتشار.
- ومواصلة التوقيف المؤقت للتجارب النووية على نحو أحادي؛
- والاستعداد للعمل مع الولايات المتحدة بشأن إبرام معاهدة متعدّدة الأطراف لوقف إنتاج المواد الإنشطارية.

٥- وأقرّ البيان المشترك الصادر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بأن الهند مستعدة للاضطلاع بالمسؤوليات والممارسات ذاتها التي تضطلع بها سائر البلدان الرائدة التي لديها تكنولوجيا نووية متقدمة، مثل الولايات المتحدة. وتتمتع الهند بسجل لا تشوبه شائبة في مجال عدم الانتشار. ويعترف البيان المشترك بأن البرنامج النووي الهندي يتضمن عنصراً عسكرياً وعنصراً مدنياً في آن معاً. وقد اتفق الطرفان على أن الغرض ليس هو

تقييد البرنامج الاستراتيجي للهند وإنما التمكّن من استئناف تعاون تام في مجال الطاقة النووية المدنية بغية تعزيز أمن الطاقة والأمن البيئي على الصعيد العالمي. واستند هذا التعاون إلى فرضية مفادها أن أي تعاون دولي في مجال الطاقة النووية المدنية (بما في ذلك من جانب الولايات المتحدة) يُقدم إلى الهند في القطاع المدني، ينبغي، في المقام الأول، ألا يحيد عن الأغراض المدنية كما ينبغي، في المقام الثاني، ألا يُنقل من الهند إلى بلدان أخرى ليست لديها ضمانات. وستُجسّد هذه المفاهيم في اتفاق الضمانات المزمع أن تتفاوض بشأنه الهند مع الوكالة.

٦- والبرنامج النووي الهندي فريد من نوعه ذلك لأن الهند هي الدولة الوحيدة، من بين الدول الحائزة لأسلحة نووية، التي لم تشرع في برنامج عسكري مخصص. ولا بد من التنويه بأن البرنامج الاستراتيجي هو فرع من فروع البحوث المتعلقة ببرنامج الطاقة النووية، وبالتالي فإنه ينضوي ضمن برنامج أكبر ليس متميّزاً عنه. وتحديد المرافق والبرامج المدنية الصرفة التي ليست لها أية انعكاسات استراتيجية يثير تحديا من نوع خاص. وبناء على ذلك، فإن المرافق التي حدّدت في خطة الفصل على أنها مرافق مدنية سيُعرض إخضاعها للضمانات على مراحل تحددها الهند. ومن العوامل التي تُؤخذ في الحسبان عند الاضطلاع بعملية الفصل طابع المرفق المعني والأنشطة التي تُضطلع فيه والأهمية الأمنية الوطنية التي تتّسم بها المواد وأماكن المرافق. وما من أحد يقرر ذلك سوى الهند.

٧- ولم تقم المؤسّسة النووية في الهند ببناء مفاعلات نووية فحسب، بل إنها قامت أيضاً بتعزيز نمو بنية أساسية صناعية وطنية. وكان توليد القوى النووية يُتصوَّر كبرنامج ثلاثي المراحل ينطوي على اختيار مفاعلات من مفاعلات الماء الثقيل المضغوط لنشرها في المرحلة الأولى. وبعدما أنشئت مفاعلات محلية، تم إدخال عدّة تحسينات تصميمية ابتكارية استندت إلى بحوث تطويرية هندية، فظهر تصميم موحّد في هذا الصدد. وقد غطى تطور البحوث والتكنولوجيا كامل نطاق دورة الوقود النووي، بما في ذلك المرحلة الاستهلالية والمرحلة الختامية من دورة الوقود هذه. وأتاح لنا النجاح في التكنولوجيات المتعلقة بالمرحلة الختامية من دورة الوقود إطلاق المرحلة الثانية من البرنامج عن طريق تشييد مفاعل تجريبي سريع التوليد. وظلّ هذا المفاعل يعمل طوال ٢٠ سنة بواسطة وقود كربيد فريد من نوعه، محقّقاً جميع أهداف التكنولوجيا. وها نحن الآن نمضي قُدما فنقوم حالياً بتشييد مفاعل تجريبي سريع التوليد تبلغ قدرته ٥٠٠ ميغاوات كهربائي. كما أننا شرعنا، في آن معاً، في تصميم وتطوير مفاعلات ترمي إلى استخدام الثوريوم وتتوافر فيها سمات أمان متأصلة.

٨- والمفاهيم من قبيل استمرارية الوصل بالشبكة ليست ذات صلة بنشاط الفصل. أما القضايا المتصلة باستدامة موارد الوقود، والتصميم التقني، وقابلية التطبيق الاقتصادي، بالإضافة إلى سلاسة تشغيل المفاعلات فهي عوامل ذات صلة. وسوف يستلزم ذلك استمرارية الوصل بالشبكة بغض النظر عما إذا كان المفاعل المعني مدنياً أو غير مدني.

٩- ولا بد من الاعتراف بأن البرنامج النووي الهندي ما زال ذا قاعدة ضيّقة نسبياً ولا يمكن أن يُتوقّع منه أن يتبنّى حلولاً ربما ترتئي برامج أكبر منه بكثير أنها قابلة للتطبيق. ويتضّح ذلك من خلال المقارنة البيانية التالية لعدد المفاعلات وإجمالي القدرة المنشأة بين الهند والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن:

البلد	عدد المفاعلات	إجمالي القدرة المنشأة
الهند	١٥	٣,٠٤ غيغاوات كهربائي (٢,٨% من إجمالي الإنتاج)
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٤ (١٠٣ قيد التشغيل)	٩٩,٢١ غيغاوات كهربائي (١٩,٩% من إجمالي الإنتاج)
فرنسا	٥٩	٦٣,٣٦ غيغاوات كهربائي (٧٨,١% من إجمالي الإنتاج)
المملكة المتحدة	٢٣	١١,٨٥ غيغاوات كهربائي (١٩,٤% من إجمالي الإنتاج)
روسيا	٣١	٢١,٧٤ غيغاوات كهربائي (١٥,٦% من إجمالي الإنتاج)
الصين	٩	٦,٦٠٢ غيغاوات كهربائي (٢,٢% من إجمالي الإنتاج)

المصدر: معهد الطاقة النووية، واشنطن العاصمة

١٠- ويجب أن يُؤخذ عامل آخر في الحسبان ألا وهو ضآلة قدرة المفاعلات التي تُنتج محليّاً من جانب الهند، فبعض تلك المفاعلات سيظلّ خارج نطاق الضمانات. وبالتالي، فإنه من الأهمية بمكان، عند تقدير مدى التغطية المشمولة بالضمانات، النظر إلى كل من عدد المفاعلات والنسبة المئوية للقدرة المنشأة المشمولة. ويبلغ متوسط قدرة مفاعل هندي ٢٢٠ ميجاوات وناتجه هو أقل بكثير من ناتج المفاعل النمطي في اقتصاد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. ويبيّن الرسم البياني أدناه ذلك الجانب:

البلد	أكثر المفاعلات شيوعاً	عدد هذه المفاعلات
الهند	مفاعلات ماء ثقيل مضغوط تبلغ قدرتها ٢٢٠ ميجاوات كهربائي	١٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٩ مفاعلاً من مفاعلات الماء المضغوط و٣٤ مفاعلاً من مفاعلات الماء المغلي	معظم المحطات هي في نطاق قدرة تتراوح بين ١٠٠٠ و ١٢٥٠ ميجاوات كهربائي ويُوجد ٥١ مفاعلاً في نطاق قدرة تتراوح بين ١٠٠٠ و١٢٥٠ ميجاوات كهربائي
فرنسا	مفاعلات ماء مضغوط من أحجام تبلغ قدرتها ٩٠٠ ميجاوات كهربائي و١٣٠٠ ميجاوات كهربائي	٣٤ مفاعلاً من مفاعلات الماء المضغوط تبلغ قدرتها ٩٠٠ ميجاوات كهربائي و٢٠ مفاعلاً من مفاعلات الماء المضغوط تبلغ قدرتها ١٣٠٠ ميجاوات كهربائي
المملكة المتحدة	لا يُوجد حجم نمطي. والمفاعل المبرّد بالغاز المتقدّم هو الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويتراوح نطاق قدرته بين ٦٠٠ و٧٠٠ ميجاوات كهربائي	١٤ مفاعلاً من المفاعلات المبرّدة بالغاز المتقدّمة
روسيا	الجيل الثالث من مفاعلات الماء المضغوط من طراز VVER-1000 والمفاعلات المبرّدة بالماء الخفيف والمهدأة بالغرافيت من طراز RBMK 1000 (المفاعلات العالية القدرة المزوّدة بقنوات)	٩ مفاعلات من الجيل الثالث من مفاعلات الماء المضغوط من طراز VVER1000 و١١ مفاعلاً من المفاعلات المبرّدة بالماء الخفيف والمهدأة بالغرافيت من طراز RBMK 1000 (المفاعلات العالية القدرة المزوّدة بقنوات)
الصين	مفاعلات ماء مضغوط تبلغ قدرتها ٩٨٤ ميجاوات كهربائي	أربعة

المصدر: مركز المعلومات الخاصة باليورانيوم، ميلبورن

١١- وما يزيد من تعقّد عملية الفصل هو محدودية الموارد التي تخصّصها الهند لبرنامجها النووي مقارنة بما عليه الحال في دول الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، ومع قيام الهند بتوسيع تعاونها الدولي، سترتفع ارتفاعاً كبيراً النسبة المئوية الخاضعة للضمانات من قدرتها المنشأة المؤلفة من مفاعلات قوى حرارية نظراً لإضافة قدرة جديدة إلى قدرتها من خلال هذا التعاون.

١٢- ويسترشد النهج الذي تتّبعه الهند بشأن فصل مرافقها النووية المدنية بالمبادئ التالية:

- ❖ أن يكون موثوقاً ومجدياً وقابلاً للتنفيذ بأسلوب يتّسم بالشفافية؛
- ❖ وأن يكون متّسقاً مع التفاهمات التي يتضمّنها "بيان ١٨ تموز/يوليه"؛
- ❖ وأن يكون متّسقاً مع متطلبات الأمن الوطني للهند ومتطلبات بحوثها التطويرية فضلاً عن ألا يكون مخلاً بالبرنامج النووي الثلاثي المراحل في الهند؛
- ❖ ويجب أن يكون فعّال التكلفة من حيث تنفيذه؛
- ❖ ويجب أن يكون مقبولاً للبرلمان والرأي العام.

١٣- واستناداً إلى هذه المبادئ، ستراعي الهند ما يلي:

- ❖ ألا تدرج في القائمة المدنية سوى المرافق التي تعرض إخضاعها للضمانات والتي لم تعد، بعد عملية الفصل، منخرطة في أنشطة ذات أهمية استراتيجية.
- ❖ وسيكون المعيار الشامل في هذا الصدد هو تقدير ما إذا كان إخضاع مرفق ما لضمانات الوكالة سيؤثّر سلباً على الأمن الوطني للهند.
- ❖ بيد أنه سيُستبعد من القائمة المدنية أي مرفق إذا كان مقرّه في محور أكبر ذي أهمية استراتيجية، على الرغم من أنه قد لا يكون عادة منخرطاً في أنشطة ذات أهمية استراتيجية.
- ❖ لذا فإن المرفق المدني هو مرفق تقرّر الهند أنه ليس ذا صلة ببرنامجها الاستراتيجي.

١٤- ومراعاة لما ذكر أعلاه، ستقوم الهند – على أساس إجراءات تبادلية تتّخذها الولايات المتحدة – باعتماد النهج التالي:

'١' **مفاعلات القوى الحرارية:** ستقوم الهند بتحديد ١٤ مفاعلاً من مفاعلات القوى الحرارية وتعرض إخضاعها للضمانات خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٤. وسيشمل ذلك المفاعلات الأربعة الخاضعة للضمانات حالياً (وهي مفاعلا محطة تارابور للقوى الذرية ١و٢، ومفاعلا محطة راجاستان للقوى الذرية ١و٢)، بالإضافة إلى مفاعليْ محطة كودانكولام ١و٢ اللذين هما قيد التشييد. وستُعرض من أجل الإخضاع للضمانات ثمانية مفاعلات أخرى من مفاعلات الماء الثقيل المضغوط، تبلغ قدرة كل منها ٢٢٠ ميغاواط كهربائي. وستكون الخطة العامة على النحو التالي:

الرقم المسلسل	المرفق	السنة التي عرض فيها إخضاعه للضمانات
١-	محطة تارابور للقوى الذرية ١	٢٠٠٦
٢-	محطة تارابور للقوى الذرية ٢	٢٠٠٦
٣-	محطة راجاستان للقوى الذرية ١	٢٠٠٦
٤-	محطة راجاستان للقوى الذرية ٢	٢٠٠٦
٥-	محطة كودانكولام ١	٢٠٠٦
٦-	محطة كودانكولام ٢	٢٠٠٦
٧-	محطة راجاستان للقوى الذرية ٥	٢٠٠٧
٨-	محطة راجاستان للقوى الذرية ٦	٢٠٠٨
٩-	محطة راجاستان للقوى الذرية ٣	٢٠١٠
١٠-	محطة راجاستان للقوى الذرية ٤	٢٠١٠
١١-	محطة كاكرابار للقوى الذرية ١	٢٠١٢
١٢-	محطة كاكرابار للقوى الذرية ٢	٢٠١٢
١٣-	محطة ناورا للقوى الذرية ١	٢٠١٤
١٤-	محطة ناورا للقوى الذرية ٢	٢٠١٤

وسيشمل عرض الإخضاع للضمانات المذكور أعلاه، من الناحية الفعلية، ١٤ مفاعلاً من أصل ٢٢ مفاعلاً من مفاعلات القوى الحرارية قيد التشغيل أو الجاري تشييدها في الوقت الراهن والتي من المقرّر إخضاعها للضمانات، وهو سيرفع إجمالي قدرة القوى الحرارية المنشأة بالميغاوات الكهربائية الخاضعة للضمانات من نسبتها الحالية البالغة ١٩% إلى نسبة تبلغ ٦٥% بحلول عام ٢٠١٤.

'٢' **مفاعلات التوليد السريع:** إن الهند في وضع يمكّنها من قبول تطبيق الضمانات على المفاعل النموذجي السريع التوليد والمفاعل التجريبي السريع التوليد، وكلاهما مقرّه في كالاباكام. وبرنامج التوليد السريع هو في مرحلة البحوث التطويرية وستستغرق تكنولوجيته وقتاً من الزمن حتى تنضج وتصل إلى مرحلة متقدّمة من التطوّر.

'٣' **المفاعلات الناشئة مستقبلاً:** قرّرت الهند أن تخضع للضمانات جميع ما ينشأ لديها مستقبلاً من مفاعلات قوى حرارية مدنية ومفاعلات توليد مدنية، وتحتفظ حكومة الهند وحدها بحقّ تحديد ما هو مدني من هذه المفاعلات.

'٤' **مفاعلات البحوث:** ستغلق الهند مفاعل سايروس (CIRUS) بصورة دائمة في عام ٢٠١٠. كما وأنها ستكون مستعدة لنقل وقود قلب مفاعل أبسارا (APSARA)، الذي تم شراؤه من فرنسا، إلى خارج مركز بهابها للبحوث الذرية وجعل هذا الوقود متاحاً من أجل إخضاعه للضمانات في عام ٢٠١٠.

'٥' **المرافق التمهيدية:** سيتم تحديد المرافق التمهيدية التالية وفصلها باعتبارها مدنية:

- وترد أدناه قائمة مرافق معيّنة في مُجمّع الوقود النووي الكائن في حيدر أباد، سيُعرض إخضاعها للضمانات بحلول عام ٢٠٠٨:

- محطة أكسيد اليورانيوم (وحدة المبنى ألف)
- محطة تصنيع الوقود الخزفي (عمليات التكوير) (وحدة المبنى ألف)
- محطة تصنيع الوقود الخزفي (عملية التجميع) (وحدة المبنى ألف)
- محطة أكسيد اليورانيوم المُثرى
- محطة تصنيع الوقود المُثرى
- مرفق غادولينيا

- ويُقترح تخصيص محطات إنتاج الماء الثقيل الكائنة في ثال وتوتيكورين وهازيرا للاستخدام المدني في الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩. ونحن لا نرى أن هذه المحطات بأنها ذات صلة بأغراض الضمانات.

'٦' **المرافق الاشتقاقية:** سيتم تحديد المرافق الاشتقاقية التالية وفصلها باعتبارها مدنية:

- ❖ إن الهند مستعدة لقبول تطبيق الضمانات في صيغة "الحملة" ذات الصلة بإعادة المعالجة بعد عام ٢٠١٠ فيما يخصّ محطة تارابور لإعادة معالجة وقود مفاعلات القوى.
- ❖ وستُتاح أحواض خزن الوقود المستهلك المقامة "بعيداً عن المفاعلات" في تارابور وراجاستان لغرض إخضاعها للضمانات بالتزامن مع التخلّي عنها تدريجياً على نحو ملائم في الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩.

'٧' **مرافق البحوث:** ستعلن الهند المرافق التالية بأنها مدنية:

(أ) معهد تاتا للبحوث الأساسية
(ب) مركز السيكلوترونات ذات الطاقة المتغيّرة
(ج) معهد ساها للفيزياء النووية
(د) معهد بحوث البلازما
(هـ) معهد علوم الرياضيات
(و) معهد الفيزياء
(ز) مركز تاتا التذكاري
(ح) مجلس التكنولوجيات الإشعاعية والنظيرية
(ي) معهد هاريش شاندرا للبحوث

فهذه المرافق ليست ذات صلة بالضمانات. وإننا نتوقّع أنها ستؤدّي دوراً بارزاً في مجال التعاون الدولي.

١٥- **الضمانات:**

(أ) نقلت الولايات المتحدة إلى الهند التزامها بشأن إمدادها بالوقود بطريقة يُعوّل عليها. وتساوقاً مع البيان المشترك الصادر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أكّدت الولايات المتحدة أيضاً من جديد توكيدها السابق بتهيئة الظروف الضرورية للهند بما يمكّنها من الحصول على وقود لمفاعلاتها على نحو مضمون وتام. وفي إطار تنفيذها البيان المشترك الصادر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بالتماس موافقة الكونغرس في الولايات المتحدة على تعديل قوانينها المحلية وبالعمل مع أصدقائها وحلفائها لتعديل ممارسات مجموعة المورّدين النوويين بما يهيئ الظروف الضرورية لكي تتوصّل الهند إلى دخول سوق الوقود الدولية على نحو تام، بما في ذلك توصّلها – على نحو يعوّل عليه ولا انقطاع فيه ومستمرٍ – إلى إمدادات وقود من شركات تنتمي إلى عدة أمم.

(ب) ومراعاة لمزيد من الحيطة إزاء أي انقطاع في إمدادات الوقود، فإن الولايات المتحدة على استعداد لاتّخاذ الخطوات الإضافية التالية:

'١' فالولايات المتحدة مستعدة لإدراج توكيداتها بشأن الإمداد بالوقود ضمن الاتفاق الثنائي المعقود بين الولايات والمتحدة والهند بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بموجب البند ١٢٣ من قانون الطاقة الذرية للولايات المتحدة، الذي سيُعرض على الكونغرس في الولايات المتحدة.

'٢' وستنضم الولايات المتحدة إلى الهند في السعي إلى التفاوض مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عقد اتفاق إمداد بالوقود خاص بالهند بعينها.

'٣' وستدعم الولايات المتحدة أي جهد تبذله الهند لتطوير احتياطي استراتيجي للوقود النووي لضمان عدم حدوث أي انقطاع في الإمداد طوال العمر التشغيلي للمفاعلات الهندية.

'٤' وإذا حدث – على الرغم من هذه الترتيبات – انقطاع ما في إمدادات الوقود إلى الهند، ستقوم الولايات المتحدة والهند بصورة مشتركة بالدعوة إلى عقد اجتماعات لفريق يتألّف من بلدان مُورِّدة صديقة بحيث يضم بلداناً مثل روسيا وفرنسا والمملكة المتحدة بهدف متابعة تدابير من شأنها استعادة إمدادات الوقود إلى الهند.

(ج) وفي ضوء التفاهمات المذكورة أعلاه مع الولايات المتحدة، ستجري مفاوضات بين الهند والوكالة على اتفاق ضمانات خاص بالهند بعينها ينصّ على تطبيق ضمانات تكفل عدم سحب مواد نووية خاضعة للضمانات من الاستخدام المدني في أي وقت من الأوقات كما ينصّ على تدابير تصحيحية قد تتّخذها الهند لضمان عدم انقطاع تشغيل مفاعلاتها النووية المدنية في حالة حدوث انقطاع في إمدادات الوقود الأجنبية. وستقوم الهند، آخذة هذا الأمر في الحسبان، بإخضاع مرافقها النووية المدنية لضمانات خاصة بالهند بعينها إلى الأبد والتفاوض مع الوكالة على اتفاق ضمانات ملائم تحقيقاً لهذه الغاية.

١٦- وتتطابق هذه الخطة مع الالتزامات التي قدّمتها الحكومة إلى البرلمان.

[طرحت هذه الخطة في البرلمان في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦]